

من صلاة فليعد الذي نسي ثم ليعد الذي صلها مع الاما
 ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وصحح الدارقطني
 وغيره وقفه منهم من نسب الخطاء في رفعه الى سعيد
 ابن عبد الرحمن ومنهم من نسب الى الترمذي وهذا ما
 عن القاعدة المجمع عليها وهي ان زيادة التمة مقبولة
 والرفع زيادة وسعيد وثقه بن معين امام المرح
 والتعديل وذكر الذهبي في ميزانه توثيقه عن جماعة
 وكذا الترمذي قال ابن معين وابوداود واحمد لا يثبت
 ولا فرق بين ان يكون من لم يذكر الزيادة ارجح من ذكرها
 اولاً فلا يرد ان سعيداً لا يثبت مالكا ولو كان الترتيب
 مستحقاً لتركه عليه السلام مرة او اشار الى تركه مرة
 ولم يقل ولا نقل ايضا عن احد من الصحابة قولاً ولا فعلاً
 وليس هذا كخبر العائشة لان ذلك ليس لبيان المجل
 بل هو زيادة على مطلق الكتاب وهي تجبر الواحد
 غير كافية وبهذا التصريح سقط ما يجتبه الشيخ كمال
 الدين ابن الهمام وبنى عليه اولوية قول الشافعي
 ولما ارضى عن نافع بن عمر كان ينبغي عليه ان لا يسقط
 الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الغوايات
 الا انه سقط لادلة اخرى اما النسيان فمقول صلى
 الله عليه وسلم من ناس عن صلاة او نسيها فليصلها
 اذا ذكرها فان ذلك وقتها منق عليه فقد قصر
 على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان وقتها
 فكان وقتها لمصلحة لعدم المراجعة والتمنه سقوط
 الترتيب واما ضيق الوقت فلا جاع على حرمه تأخير
 الصلاة عن وقتها قضاءً ومستنده الكتاب والتمنه

رج

قها

وايده